المرتب بقيما للمعنى عارض الوصفية فكذلك أيضا يلغى عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله
وعارض الاسمية وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفا فيجري مجرى
الأسماء فيلغى الاسمية ويمتنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل لذلك بقوله
فالأدهم القيد لكونه وضع ∴ في الأصل وصفا انصرافه منع ∴ من أسماء القيد
الأدهم وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فالغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف
على مقتضى الأصل فتقول مررت بأدهم أي بقيد ومثل الأدهم في ذلك أرقم للنوع من الحيات وأسود
للحية أيضا ∴ فالأدهم مبتدأ والقيد بدل منه أو عطف بيان منه وانصرافه
منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفي الأصل متعلق بوضع ثم أن من الأسماء التي
على وزن أفعل ما جاء فيه الصرف والمنع وإلى ذلك أشار بقوله **وأجدل وأخيل وأفعى**
مصروفة وقد ينلن المنع أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر في خيلان
وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال
فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف ووجهه أنه
لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في أجدل لأنه من الجدل وهو القوة وأخيل من الخيلان وهو
الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن المنع أن الصرف هو الكثير وقد أشار إلى النوع
الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال **ومنع عدل مع وصف معتبر ∴ في لفظ مثنى**
وثلاث وأخر يعني أن هذه الأسماء الثلاثة التي في هذا البيت يمنع صرفها
للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين فإذا قلت جاء القوم مثنى
فمعناه جاء القوم اثنين اثنين بعد اثنين اثنين [illegible] وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو
معدول عن ثلاثة ثلاثة فإذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما
أخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع أخرى أنثى آخر وحق ما كان
كذلك أن يستعمل بالألف واللام فعدلوا عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور

ما ذكرناه ثم قال

ما ذكرناه ثم قال

ووزن مثنى وثلاث كهما ∴ من واحد لأربع فليعلما ∴ يعني ووزن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول ومثل هذين
الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء
وثلث وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدأ والخبر في قوله كهما أي مثلهما والكاف للتشبيه
التشبيه على المصدر الضرورة الموزون ومن واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر
في الخبر ثم أشار إلى النوع الخامس فقال **وكن لجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل**
بمنع كافلا يعني أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه
ألف بعدها حرفان كمفاعل أو ثلاثة أوسطها ساكن كمفاعيل يمتنع صرفه لقيام الجمع
فيه مقام علتين [illegible] الجمع وعدم النظير في الواحد وشمل [illegible] ومفاعل ما أوله الميم
كمساجد وما أوله غيرها كدنانير وكافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول بمشبه
ثم أن من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف
فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى [illegible] في منع التنوين منه [illegible] فاستثقلت في يائه
الضمة فحذفت وعوضها التنوين وإلى هذا أشار بقوله **وذا اعتلال منه كالجواري**
رفعا وجرا أجره كساري يعني أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه
على مثال [illegible] في الحركة يجري مجرى سار في لحاق التنوين له في حالة الرفع والجر فتقول هذه
جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنه على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جواري
وفهم من قوله كالجواري أن نحو عذارى ليس كذلك وإن كان معتلا وظاهر النظم أن التنوين في جوار
وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء
والتنوين في سار للصرف [illegible] أيضا أن المقدر في ياء جوار الفتح والمقدر في ياء سار الكسر وذا
اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال وكالجوار
في موضع نصب على الحال من ذي اعتلال ثم قال **ولسراويل بهذا الجمع شبه**

مرة أخرى إلى أربعة

أمر إلا

كمراهم وشمل المفاعيل ما أوله ميم كمصابيح وما لم يكن أوله ميم كتماثيل

النصب

الياء